

الذى كان طيلة فترة المجلس التشريعى على هامش النقاشات والمقترفات . .  
ولم يبق من العناصر « الصدامية » في المجلس التشريعى سوى السيد ابراهيم السقا ، الذى لم يستوعب في مؤسسات منظمة التحرير . وعندما نتوقف أمام اسماء ؛ حيدر عبد الشافى ، وفاروق الحسيني ، وجمال الصورانى ، عبد الله أبو سنة ، وزهير الرئيس ، ومنير الرئيس ، وابراهيم السقا ، فاننا نهدف إلى تسجيلحقيقة دور هؤلاء الأعضاء المتميز ، ودورهم في انسلاخ نقاشات المجلس التشريعى ، واستعدادهم للوصول إلى درجة الصدام مع الادارة المصرية عند مناقشة المسائل المبدئية والحساسة . ويكوننا للدلاله على ذلك موقف ابراهيم السقا الذي لم يتردد عن مجابهة الادارة المصرية بصرامة ، ومن دون مداررة عند مناقشة ضريبة التحرير ، حيث لم يتردد عن القول ، « بأننا ندفع عشرة قروش ضريبة لتحرير فلسطين » ، في الوقت الذي ندفع ثمانين قرشا ضريبة لإنقاذ ابو سمبول » (٦٨) . ما تقدم يدفعنا إلى القول انه ، وعلى الرغم من حاجة منظمة التحرير الفلسطينية لكتفاهات الفلسطينية ، فإن افراغ المجلس التشريعى من عناصره الفاعلة ليس ببعيد عن عدم رضى السلطات المصرية عن الاتجاهات التي كانت سائدة في المجلس التشريعى . وأكبر دليل على ذلك تناقض موقف المجلس التشريعى مع الادارة المصرية في مسائلتين اساسيتين هما : غزة ، باعتبارها وطننا لكل فلسطيني واستقلالية قطاع غزة الادارية . . . وعدم قيام السلطات المصرية باقرار هاتين القضيتين ، بما لهما من آثار بعيدة المدى على موضوع السيادة على قطاع غزة ، الامر الذي كان من الممكن ان يؤدي الى خلق كيان فلسطيني حقيقي شكلًا وموضوعًا .

ان احتواء الادارة المصرية للمجلس التشريعى وللثورة الدستورية في قطاع غزة لم يكن المجال الوحيد الذي وظفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد حاولت الادارة المصرية ان تصفى الحياة السياسية المنظمة في قطاع غزة ، ولكن تحت مبررات وطنية هذه المره ، وباسم منظمة التحرير والوحدة الوطنية الفلسطينية . وبتصفية الحياة السياسية المنظمة والجماهيرية ، كانت الادارة المصرية تحاول استكمال تصفيفها للحياة السياسية في قطاع غزة والتي بذاتها بتصفيه المجلس التشريعى . وبهذا تكون قد احتوت وعطلت جميع التفاعلات السياسية في القطاع ، القاعدية منها والفوقيه .

ان موقف الادارة المصرية تجاه موضوع جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة لم يكن نابعا من اعتبارات عسكرية وفنية ، كما كان يقال ، وكذلك الامر على صعيد المجلس التشريعى الذي افرغ من عناصره الفاعلة المؤثر . . . فسياسة الحكومة المصرية على صعيد التنظيم الشعبي في قطاع غزة كانت